

تقرير عن الضرائب المسددة من الجهات العامة في إطار الحياد التنافسي

تستهدف الحكومة تعزيز دور القطاع الخاص ليكون له دوراً قائداً في معدلات النمو الاقتصادي من خلال نمو الاستثمارات وزيادة الصادرات من أجل توفير فرص العمل للمواطنين بشكل مستمر، واستغلال قدرات القطاع الخاص المبنية على التطوير والابتكار. وفي هذا الإطار تم تطبيق عدد من الإصلاحات الهيكلية لتحسين بيئة الاستثمار وإتاحة مزيد من الفرص للاستثمارات في القطاعات المختلفة. وقد قامت وزارة المالية خلال الفترة الماضية بتطبيق العديد من الإصلاحات والمبادرات والتسهيلات الداعمة لنمو النشاط الاقتصادي. ويشمل ذلك قيام وزارة المالية بتنفيذ إصلاح مهم لدعم الحياد التنافسي يتمثل في إلغاء المزايا الضريبية التي كانت تتمتع بها الجهات العامة عند دخولها في أنشطة اقتصادية تتنافس عليها مع شركات القطاع الخاص.

وفي إطار ذلك تم عملية حصر بشكل أولى للأنشطة والجهات، وتم إعداد مشروع القانون ١٥٩ لسنة ٢٠٢٤ من مادة واحدة والذي تم إقراره من مجلس النواب، ثم صدور اللائحة التنفيذية للقانون. وقد تم تشكيل فريق عمل على مستوى وزارة المالية وكذلك داخل مصلحة الضرائب المصرية للعمل على تنفيذ ما جاء بالقانون، حيث تمت مخاطبة الجهات المعنية المخاطبة بالقانون من خلال إصدار كتاب دورى من مجلس الوزراء لهذه الجهات، وكذلك من جانب المصلحة، كما تم عقد أكثر من ٣٠ اجتماع مع الاستعانة بخبرات فنية من الجهات الحكومية للشرح والتوضيح، والعمل للحصر والتأكد من تنفيذ القانون.

تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٢٣ " مع عدم الإخلال بالاتفاقيات الدولية المعمول بها في جمهورية مصر العربية ، والمقررة للأعمال والمهام العسكرية ومقتضيات الدفاع عن الدولة وحماية الأمن القومى ، وكذلك الإعفاءات المقررة لأنشطة تقديم الخدمات المرفقة الأساسية ، تلغى

الإعفاءات من الضرائب والرسوم المقررة بموجب نصوص القوانين واللوائح والقرارات الصادرة لجهات الدولة من وحدات الجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة التى لها موازنات

خاصة ، والكيانات والشركات المملوكة للدولة أو التى تساهم فى ملكيتها ، وذلك فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية أو الاستثمارية التى تباشرها ، وتخضع للقوانين المنظمة لهذه الأنشطة " .

وتوضح النتائج الفعلية للحصيلة الضريبية حتى يونيه ٢٠٢٥ ، أنه وفقاً لتطبيق احكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٢٣ ، الخاص بالغاء المزايا الضريبية للهيئات والجهات الحكومية التى تمارس أنشطة اقتصادية واستثمارية ، عن الأعوام المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ، ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ، أدى الى زيادة الايرادات الضريبية فى عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ، بنحو ٦٧,٤ مليار جنيه ، اى ما يعادل ٠,٣٧٪ من اجمالى الناتج المحلى .

وفىما يلى تفصيل الضريبة المسددة والمستحقة على الهيئات والجهات الخاضعة للعام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥ لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٢٣ ، طبقاً لأحكام القوانين الضريبية المختلفة على النحو التالى:

٢٠٢٥/٢٠٢٤	
المبلغ (مليار جنيه)	البيان
١٨,١	ضريبة الدخل المسددة
٢٨,٨	ضريبة القيمة المضافة المسددة
٨,٤	دمغة وكسب عمل المسددة
١,٠	دمغة ورسم تنمية المسددة
١١,١	ضريبة مستحقة على فوائض أعمال جهات حكومية ٢٠٢٣/٢٠٢٤
٦٧,٣٧	الإجمالى

وقد تمثلت فى البنود التالية :

أولاً :

المبالغ التى سددت بالفعل و تلك المستحقة محل المطالبة بعد رفع الاقرارات حيث اسفرت الجهود لتفعيل أحكام القانون فى الجهات و الهيئات العامة من خلال التحليلات المالية التى تم الحصول عليها من هذه الجهات والتى تشير الى وجود ضريبة محصله قدرها ٢,٢ مليار جنيه بالإضافة الى ١,٩٩ مليار جنيه ضريبة مستحقة على الهيئة العامة للمجتمعات العمرانية جارى المصادقة بشأنها لاستيدائها من وزارة المالية .

-

عدد ١٣٤ جهة حكومية بلغت فوائض أعمالها عن العام ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤ ٤٠,٣ مليار جنيه، تستحق عنها ضريبة قدرها ٩,١ مليار جنيه وبالتالي فإجمالي الضريبة المسددة والمستحقة تعادل ١٣,٣ مليار جنيه

ثانياً :

الضريبة المسددة من الشركات التابعة للجهات السيادية والخاصة بكافة أوعية الضرائب ، وكذلك المبالغ المستقطعة لحساب الشركات التابعة لها تحت حساب الضريبة على الدخل ، وقد حققت طفرة كبيرة بسبب القانون، كانت على النحو التالى :

دمغات وكسب عمل	٨,٤ مليار جنيه
الخصم لحساب الشركات التابعة	٨,٠ مليار جنيه
الإجمالى	١٦,٤ مليار جنيه

ثالثاً :-

الضريبة المسددة من جهات الإسناد والخاصة بالضريبة على القيمة المضافة والتى تستقطع وتورد تحت حساب الخدمات التى تقوم بها الأندية، وقد حققت طفرة كبيرة بسبب القانون، وذلك على النحو التالى ومنها :-

نواذى القوات المسلحة	٢٢,٧ مليار جنيه
نواذى وزارة الداخلية	٠,٧ مليار جنيه
الإجمالى	٢٣,٤ مليار جنيه

رابعاً :-

الضريبة المسددة من شركة العاصمة الادارية وتتمثل في الضريبة واجبة الأداء على شركة العاصمة الإدارية عن عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ والتي تم تقديم الإقرارات الضريبية وسداد الضريبة (ض الدخل) وكذلك الضريبة على القيمة المضافة والمتمثلة في العقود التي تسند من العاصمة الإدارية إلى المقاولين العموميين على النحو التالي :-

ضريبة الدخل	٧,٩ مليار جنيه
ضريبة القيمة المضافة	٠,٠٥ مليار جنيه
الإجمالي	٧,٩ مليار جنيه

خامسا :-

الضريبة المسددة عن الدمغة ورسم التنمية لعدد ٢ شركة أسمنت تابعة للجهات السيادية بإجمالي مبلغ ١,٠٢ مليار جنيه

سادسا :-

ضريبة القيمة المضافة المسددة من شركات الإنتاج الحربى (المسجلة بمركز كبار الممولين) بإجمالي مبلغ ١,٩ مليار جنيه

الضريبة المسددة من الشركات التابعة لبعض الجهات السيادية بإجمالي مبلغ ٣,٥ مليار جنيه.

كما أن هناك بعض الاقرارات التي لم تقدم بعد ، باعتبار أن الالتزام بالتقديم بالنسبة لبعض الجهات الموازنة ينتهى فى ٢٠٢٥/١٠/٣١ و يمتد قانوناً الى ٢٠٢٥/١٢/٣١ ، نظراً لأنها تتبع الأعوام المالية التي تنتهى بنهاية شهر يونيو من كل عام.

وفيما يلى توقعات الضريبة المسددة والمستحقة على الهيئات والجهات الخاضعة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٢٣، طبقاً لأحكام القوانين الضريبية المختلفة على النحو التالي:



وزارة المالية
مصلحة الضرائب
المصرية

العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦	
المبلغ (مليار جنيه)	البيان
٢٢,٨	ضريبة الدخل المسددة
٣٦,١	ضريبة القيمة المضافة المسددة
١١,٠	دمغة وكسب عمل المسددة
١,٢	دمغة ورسم تنمية المسددة
١٣,٠	ضريبة مستحقة على فوائض أعمال جهات حكومية ٢٠٢٤/٢٠٢٥
٨٤,١٩	الإجمالي